

تصحيح مالي أم خيارات سياسية؟

التحويل بسعر السوق بعد أن سلمت خطة الحكومة بانتهاء سعر الصرف وعدم إنتاجية الاقتصاد سقوط قوينة ال "كابيتال كونترول" تفرض "تفاهمات" دونها إعادة هيكلة القطاع المالي

معن البرازي

مراقب ومدقق شرعي

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

تؤكد تعاملات مصرف لبنان الأخيرة سقوط قوينة "الهيركات" بعد أن أطيح بـ "كابيتال كونترول" وهي فرضت واقعا جديدا على القطاع المصرفي اليوم إلى حزمة من "تفاهمات" هدفها تسهيل إعادة هيكلة القطاع المالي وإنجاح خطة الحكومة وعدم تحمل المزيد من الخسائر نتيجة إعادة هيكلة الدين العام.

مرة جديدة يجد الاقتصاد اللبناني نفسه والمودعين بين تجاذبات القطاع العام وتكتل (كارتيل) المصارف، بمعنى آخر، تناقض المصالح ليس بالبسيط؛ فجمعية المصارف تريد لإعادة التوازن المالي واستكمال الدولة مسار سداد الديون والفوائد. بينما تريد الحكومة تدخل صندوق النقد الدولي لإنعاش منظومة الحكم ومصادر تمويلها ومتابعة الاقتراض في المستقبل. وبين الطرفين، لم يقدم أي طرف خطة فعلاً تحاكي مصالح المواطن اللبناني، في بناء نظام اقتصادي بديل يتمتع بمقومات العدالة الاجتماعية أولاً، والإنتاجية والاستدامة وخلق فرص العمل ثانياً.

وتشهد العلاقة بين السلطة السياسية والمصارف، توتراً كبيراً إلى حد أن جمعية المصارف عمدت إلى إصدار بيان استثنائي بعنوان لا يخلو من الاعتراف بعمق الأزمة المالية: "عن القرش الأبيض واليوم الأسود" واتهمت "السلطة السياسية ومن خلال الحكومات المتعاقبة أنها هي من أساءت استعمال أموال المصارف ومن ضمنها الودائع، وبددت هذه الأموال. وتحاول اليوم، بعد أن قررت التهرب من مسؤولياتها من خلال عجز الدولة عن السداد تجريم من أقرضها لهدر حقوق المودعين. جاء الرد من خلال بيان شديد اللهجة من شركة "هوليكان لوكي"، التي فوّضتها جمعية المصارف لتمثيل مصالحها في مسار التفاوض على إعادة هيكلة ديون الدولة اللبنانية. البيان تركّز حول فكرة قذف مسؤولية تردّي الأمور على الدولة، من خلال التأكيد على أن المصارف والمودعين مولّوا عجز الدولة، التي بددت هذه الأموال بدل توظيفها في الاستثمارات المنتجة والموجهة نحو النمو.

ما هو سقف هذا التباعد وما هي فرص الحد الأدنى من التفاهمات المطلوبة؟

١. إن التوازن المالي مرسوم برزمة من "التفاهمات" التي يقوض تطلعات الجميع حدوده ما رسمته "فذلكة" الإصلاح النقدي وحجم السيولة المتوفرة في القطاع المصرفي بغياب أي مسعى جدي لدعم من صندوق النقد الدولي أما "أصدقاء لبنان" فغائبون عن السمع على الرغم من الأطر (التي حددتها خطة لازارد).
٢. إعادة رسم دور المصرف المركزي، المسألة البديهية هنا هو أن التعاميم الصادرة لديها أثر حتمي على سعر الصرف على المدى الطويل. فضخ السيولة بالليرة اللبنانية بهذا الشكل، لن يعني سوى زيادة الكتلة النقدية المتداولة بالليرة اللبنانية، والتي سيتحوّل الجزء الأكبر منها بطبيعة الحال إلى طلب على الدولار الأميركي، سواء عند شراء البضائع المستوردة أو عند إعادة تحويلها إلى الدولار الأميركي من أجل الادخار.
٣. أقل ما يمكن قوله أن الخطة تراهن - فضلاً عن أثر انهيار سعر الصرف - على رزمة القروض التي تم التخطيط لها في مؤتمر سيدر، وهي لا تستهدف فعلياً تشكيل أي إصلاح جذري في ما يخص بنية الاقتصاد اللبناني وتُغفل الرهان على سياسات محدّدة لتعزيز قاعدة الإنتاج المحلي، وخلق فرص العمل لزيادة الناتج المحلي

ما هي هوامش المناورة المطروحة؟

- تتوقع الحكومة أن ينخفض عبء ديونها إلى ٩٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام وهي حددت أفق التوازن الضريبي **fiscal balance** بعجز (٧.٢٪-) وحددت عجز الموازنة الأولية **primary** بعجز (٣.٩٪-) متطلعة إلى نسب و(١.٦+) (١.٣-) في ٢٠٢٤. إشارة إلى أن تطبيق برنامج سيدر سيخلق فائضا في الموازنة الأولية بحدود (٣.٤٪+)
- أما سيناريو تقليص كلفة القطاع العام في آفاق ٢٠٢٤ أبوابه - بحسب الخطة الحكومية - :
 - (أ) تجميد التوظيف في القطاع العام مما يؤدي إلى زيادة ٠.٧٪ من الناتج المحلي.
 - (ب) تخفيض دعم كهرباء لبنان مما يؤدي إلى زيادة ٢٠.٥٪ من الناتج المحلي.
 - (ج) إصلاحات في التقديمات الاجتماعية مما يؤدي إلى زيادة ٠.٥٪ من الناتج المحلي.
 - (د) وقف جزئي لدعم المؤسسات شبه الرسمية مما يؤدي إلى زيادة ٠.٢٪ من الناتج المحلي.
- خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ١٧٦٪ إلى ١٠٣.١٪ بحلول عام ٢٠٢٤ وإلى ٩٠.٢٪ بحلول عام ٢٠٢٧. وتقليص عجز الموازنة من ٧.٢٪ من الناتج الاقتصادي لهذا العام إلى ١.٣٪ في عام ٢٠٢٤.

- التغيير التدريجي في ربط العملة الذي تتوقعه الحكومة، بدءاً من عام ٢٠٢١، حين ستراجع إلى ٢٦٠٧ ليرة لكل دولار، مقارنة بنظام الصرف الثابت منذ عقود والبالغ ١٥٠٧.٥ ليرة. ومن المتوقع في نهاية المطاف أن يصل إلى ما يقرب من ٣٠٠٠ ليرة بحلول عام ٢٠٢٤. في حين يبلغ سعر السوق السوداء حالياً ٢٨٠٠ ليرة ويتعرض السعر لضغوط الارتفاع.
- تقدير الاستشاري لازار خسارة مصرف لبنان بنحو ٤٠.٩ مليار دولار من الأصول، (مصرف لبنان لا يعتبرها خسائر كونه مُحوّل بخلق السيولة للمحافظة على الملاءة المالي) وقدرت لازار أيضاً خسارة مصرف لبنان من حيازة سندات الدولة ٢٠.٨ مليار دولار (من غير أن توضح كيف توصلت إلى هذا الرقم، وما هي الأسباب الداعية لاعتبار سندات تستحق بعد سنوات عدة بدين معدوم)؛ فيصبح مجموع الخسائر ٦١.٧ مليار دولار.
- إضافة إلى ذلك، اعتبرت انّ لدى المصارف خسارات أخرى وتبلغ ١٣.٣ مليار دولار من القروض المتعثرة من دون احتساب إمكانية استرجاع أي مبالغ منها، و ١٧.٨ مليار دولار متعثرة من سندات الخزينة بالليرة والدولار. فيصبح المجموع ٨٤.١ مليار دولار. وهذه هي التكلفة الكلية بعد دمج خسائر مصرف لبنان من ضمن خسائر البنوك. هنا أيضاً اعتبار ١٧.٨ مليار دولار خسارة يُعزى إلى نصيحة لازار بالتوقف عن خدمة الدين السيادي للدولة.
- تقترح لازار أن تغطى الخسارة من خلال تحويل ودائع إلى أسهم بمقدار ٢٠٠.٧ و(هيككات) بمقدار ٦٣.٤ مليار دولار من ودائع المودعين المتبقية. وهذا يتناغم مع الخطة الحكومية لمشاركة المودعين في كلفة التصحيح.
- الحكومة حسب خطتها ستحتاج إلى تمويل خارجي يتراوح بين ١٠ مليارات و ١٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات، ويفضّل أن يكون ذلك من خلال برنامج قرض مع صندوق النقد الدولي". وتجدد الإشارة إلى أن معهد التمويل الدولي، "قدّر في شهر كانون الثاني الماضي، احتياجات التمويل الخارجي للبنان بنحو ٢٤ مليار دولار، خلال الفترة بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٤".
- تأمل الحكومة بموجب الخطة، أن يتم "استكمال المساعدة الخارجية بمدخرات من خطة الحكومة لإعادة هيكلة الديون، والعودة إلى الأسواق الدولية في ثلاث سنوات. كما سيسعى لبنان إلى تجديد الدين المحلي بأسعار مخفضة". كما تأمل الحكومة أن يؤدي تأمين فترة سماح مدتها خمس سنوات على مدفوعات رأس

المال، وتخفيض القسائم إلى الحد الأدنى خلال الفترة نفسها، إلى "توليد ما بين ١٥ إلى ١٨ مليار دولار إضافية، من متطلبات ميزان المدفوعات المتوقعة البالغة ٣٠ مليار دولار".

مؤشرات القطاع المصرفي

هذا في خطة الحكومة، أما "ميزان" القطاع المصرفي فهي هوامش حسابات الربح والخسارة وهوامش الحديث عن عمليات "قص الشعر" HAIR CUT ومحاكاة بنود ميزانيات المصارف. فهل يتم تأمين المعونات والخسارة على الفوائد المعطاة للمودعين أو اقتطاعها من الانكشاف السيادي على الدولة اللبنانية؟ أم عبر زيادة رسملة المصارف لتحمل هذه النسبة؟ وعليه فإن:

الخيار الأول: كونه سيخفض من أموال المودعين فسيكون بمثابة الضربة القاضية على الثقة بالمصارف.

الخيار الثاني: سيؤسس على تراجع تمويل الخزينة من المصارف مما سيكون بمثابة الضربة القاضية لتمويل القطاع العام.

الخيار الثالث: وهذا ما طلبته مذكرة السلطات النقدية لزيادة رأس مال القطاع فسيحدث تغيراً جذرياً في مصارف فئة البتا وما دون وإن أضيفت هذه العوامل إلى التشابك القائم بين ثلوث الطبقة السياسية والمصرف المركزي والمصارف فالوضع اليوم أشبه بعملية مصالح مترابطة تضع المودعين بين خيوط العنكبوت أسيرة لمصالح الطبقة النافذة والزبائن.

محفظة المصارف من سندات الخزينة اللبنانية في كانون الثاني سجلت ٢١٥٦٣ مليار و ٢٩٧ مليون ليرة بتراجع ٤٤٧٢ مليار ٦٩٢ مليون ليرة (حوالي ٣ مليار دولار). و سجلت سندات الأوروبوندز اللبنانية هبوطاً حراً في أسعارها لتبلغ أسعارها في المتوسط ٢٥ سنتاً للدولار الواحد - فيما بدأت إجراءات هيكلية الدين تلوح في الأفق وإثر خفض مزدوج للتصنيف السيادي للبنان من قبل "موديز" و"ستاندرد أند بورز" في ظل التوقع أن يتكبد الدائنون من القطاع الخاص خسائر كبيرة في حالة إعادة هيكلية الدين الحكومي، وفي الأرقام الصادرة إنذار جديد توجهه أرقام التراجع المطرد في ودائع القطاع المصرفي السنوية التي بلغت ١٤ مليار دولار بين كانون الثاني ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وفيما أضحت ملامح تشريع ما أصبح يعرف "كابيتال كونترول" على قاب قوسين أو أدنى، وفي المقابل سيعني تشريع عمليات ضبط السيولة بأسرها كقاعدة ثابتة ومقنونة. فيما سيصبح الاستثناء هو السماح بالتحويلات المحدودة في حالات الحاجة الماسة ويبدو أن المعضلة التي يقوم عليها المفهوم هي الجمع بين ثلاث سياسات مالية في الوقت نفسه، وهي:

– الحفاظ على سعر صرف ثابت .

– سياسة مالية سيادية مستقلة .

– حرية تدفق رأس المال والتحدي في الحفاظ على الثقة المحلية والدولية والحفاظ على أسس النظام الاقتصادي

الحر الذي طالما شكّل ميزة تفاضلية أساسية للبنان، وأساسا للنظام الاقتصادي الليبرالي .

وعلى أي حال، يعتبر بعض من يسوّقون لمشروع القانون أن هذا التشريع سيسمح بتطبيق الإجراءات المصرفية

على الجميع من دون استثناءات، كما سيسمح بضمان عدم تملّص بعض النافذين من هذه الإجراءات . لكنّ

مسار تهريب الودائع إلى الخارج جرى عملياً منذ بداية السنة الماضية كما أظهرت الأرقام .

وتقول مصادر مصرفية بأن فترة سنتين – على الأقل – ضرورية لإعادة رسملة القطاع وأن إجراءات "كابيتال

كونترول" ستمدد حتى ٢٠٢٢ ضخّ الأموال في السوق لخفض قيمة العملة المحلية، وعبر خفض قيمة الفائدة

المحلية في مقابل الأجنبية يعني أنّ السعي للجمع بين السياسات الثلاث سيكون مصيره الفشل وهو السبب

خلف إفلاس المكسيك عام ١٩٩٤، وخلف الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، وكذلك خلف إفلاس الأرجنتين عام

.٢٠٠١

مالياً، يراهن البعض على مشروع القانون والمرسوم المرتقب من أجل ضمان إجراء التحويلات إلى الخارج، لتغطية

النفقات الشخصية الملحة . لكنّ تعميم جمعية المصارف – الذي تعتبره المصارف اليوم مرجعية تستند إليها عند

تطبيق هذه الإجراءات – ينص أساساً على هذه المسألة، فيما تطبّق المصارف هذه المبدأ من خلال عمليات

بيروقراطية معقّدة، تقدّر من خلالها مدى ضرورة التحويل الذي يطلبه العميل . وهكذا، تكمن المشكلة

الأساسية هنا في طبيعة الإجراءات المتخذة داخل كل مصرف لتطبيق هذا المبدأ، وليس في إقرار المصارف به

كقاعدة .

قد يعتبر البعض هنا أن القانون يمكن أن يمثّل عامل ضاغط على المصارف لاحترام هذه القاعدة، والسماح

بالتحويلات التي تستهدف تغطية النفقات الشخصية الملحة .

في الأرقام

● المسلمة الأساسية هو أن إعادة هيكلة الدين العام بشكل فوضوي هو بمثابة انتحار جماعي . ففي ظل غياب

صندوق النقد الدولي، سيقود عدم الثقة بشأن الرؤية الاقتصادية إلى موجة هروب رؤوس الأموال، فيما

مصرف لبنان يركّز موارده على الدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة . وبشكل فوضوي قد ينخفض سعر

صرف الليرة مقابل الدولار، وتمتنع الدولة عن السداد. فتقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن قيمة الليرة مضخّمة بنسبة ٥٠٪، وأن المستثمرين بالليرة سيواجهون خسارة تصل إلى ٧٥٪. هذا الأمر كافٍ ليمحو رؤوس أموال المصارف.

● المسلمة الثانية هي أن لبنان أمام مفترق طريق سينعكس على مستقبله المالي إذ أن هناك طرق عدة لتنفيذ إعادة الهيكلة، إلا أنه في ظل عملة محلية معوّمة، وامتلاك المؤسسات المالية في لبنان ومحفظة واسعة من السندات بالعملات الأجنبية، ترتفع مخاطر حصول توقف فوضوي عن السداد يترافق مع أزمة نقدية ومصرفية. إن أي عملية إعادة هيكلة أو عدم سداد هي بالمعنى التقني انكشاف ائتماني جديد لحاملي السندات مصارف ومصرف مركزي وهذا يعني أن هؤلاء سيكونوا مرغمين على زيادة نسبة التغطيات المالية المحاسبية والقانونية المفروضة عليهم – هنا تكمن حسابات الخسارة وحقيقة الحديث عن عمليات " قص الشعر " HAIR CUT وكيف يمكن مقارنة بنود ميزانيات المصارف.

● زادت الودائع تحت الطلب ١٩١٠ مليار و ٦٥٠ مليون بين كانون الثاني وشباط وكانت الودائع تحت الطلب قد بلغت في الشهر الفائت ٣٠١٢٢ مليارا و ٥١٥ مليون ليرة، أي ١٩.٨٨٢ مليون دولار، فيما بلغت الودائع لأجل ٢٠٩٩٠٢ مليار من أصل ٢٤٠٠٢٥.٥ مليار، أي نسبتها فقط ١٢.٥٪، وهذا يمكن أن يطلبه المودعون من الشبايك المصرفية.

● الودائع المصرفية المقيمة تقلصت بقيمة ١٠٩٠ مليار ليرة خلال الأسبوع المنتهي في ١٩ آذار ٢٠٢٠، مراكمة تقلصات قيمتها ٣٢٩٣ مليار ليرة منذ بداية شهر آذار. ويعزى هذا التراجع الأسبوعي إلى انخفاض الودائع المقيمة بالليرة بقيمة ٥٥٥ مليار ليرة وسط تراجع في الودائع الادخارية بالليرة بقيمة ٢٩٥ مليار ليرة وتقلص في الودائع تحت الطلب بالليرة بقيمة ٢٦٠ مليار ليرة، كما انخفضت الودائع المقيمة بالعملات الأجنبية بقيمة ٥٣٥ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣٥٥ مليون دولار).

● سجلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M4) تقلصاً مقداره ٨٦٧ مليار ليرة وسط ارتفاع في حجم النقد المتداول بقيمة ٢١١ مليار ليرة وزيادة طفيفة في سندات الخزينة المكتتبه من قبل القطاع غير المصرفي بقيمة ١٢ مليار ليرة.

● حققت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية ٣٢٦٧٩٧ ملياراً و ٣٥٧ مليون ليرة، أي ما يوازي حوالي ٢١٥،٧٠ مليار دولار، أي أنها تفوق أرقام إجمالي الناتج القومي (إذا قدر بـ ٥٠ مليار دولار) بحوالي ٤ أضعاف.

● خفض معدلات الفائدة المرجعية في سوق بيروت تدرج حسب جمعية مصارف لبنان في أن "هذه التخفيضات الجوهرية والهامة في بنية الفوائد تدرج في إطار التجاوب مع تعاميم مصرف لبنان، وتهدف إلى التخفيف من أعباء التسليف على المدينين وإلى تحفيز الحركة الاقتصادية في الظروف الصعبة الراهنة".

تصحيح مالي ام خيارات سياسية؟ التحويل بسعر السوق

أصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قراراً حمل الرقم ١٣٢٢١، ويتعلق بتطبيق "اجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية بالعملات الأجنبية"، طلب فيه من المصارف تسديد قيمة السحوبات الدولارية للعملاء الذين لا يشملهم القرار الأساسي رقم ١٣٢١٥ الصادر بتاريخ ٣-٤-٢٠٢٠، بالليرة اللبنانية وفق سعر السوق". أي أن هذا الاجراء يطال حصراً أصحاب الودائع التي تفوق قيمتها ثلاثة آلاف دولار.

لكن هذا التحويل ليس إلزامياً، وإنما مشروط بـ"موافقة العميل المعني"، وفي حال طلبه تحويل أمواله المراد سحبها. أما في حال عدم الموافقة، فليس على المصارف تحويل أي مبلغ من وديعة العميل الدولارية. وفي سياق القرار، يجب "على كل مصرف الإعلان يومياً عن سعر السوق المعتمد لديه". وعند تحويل الدولارات إلى ليرة، على المصارف بيع مصرف لبنان الدولارات الناتجة عن التحويل.

أما سائر العمليات المصرفية، كاستيفاء سندات القروض من العملاء، وغير ذلك، فتبقى "خاضعة للسعر الذي يحدده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف"، أي للسعر الرسمي المعتمد وفق ١٥١٥ ليرة للدولار.

والقرار الذي سيعمل به لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، لن يكون بالسهولة الظاهرة، إذ ستتخلل عملية تطبيقه، عراقيل كثيرة، أهمها فرض قيود على السحوبات، قد لا تنتهي بتحديد قيمة السحوبات المسموح بها يومياً، وذلك تبعاً لموجودات كل مصرف. وقد فتح قرار المصرف المركزي باباً للمصارف كي تمارس قيودها وفق ما تراه مناسباً، وذلك من خلال النص على أن قيمة السحوبات بالليرة، تُعطى "استناداً للإجراءات والحدود المعتمدة لدى المصرف المعني".

شركات تحويل الأموال

تزامن قرار سلامة المتعلق بالمصارف، مع اتفاق توصل إليه مع شركات تحويل الأموال، يحل مسألة رفض الشركات تطبيق التعميم المتعلق بوجوب تسليم الحوالات الدولارية بالليرة وفق سعر السوق، الذي لم يوضحه القرار حينها. لكن مصادر في شركات التحويل أكدت لـ "المدن" أن السعر المقصود هو ٢٦٠٠ ليرة، وهو ما بدأ بعض وكلاء الشركات تحويل الدولارات وفقه، قبل أن توضح الشركات أنها لم تلتزم بعد بتطبيق التعميم. وعليه، "ستباشر شركات تحويل الأموال تنفيذ التعميم الوسيط يوم الجمعة ٢٤ نيسان ٢٠٢٠، على أن يتم تطبيق سعر الصرف المتداول في السوق اللبناني، إلى حين جهوزية المنصة الإلكترونية. وبذلك يكون سعر الصرف في السوق، أي السعر المتداول لدى الصرافين، هو نفسه السعر المطبق في شركات تحويل الأموال، فلا يتكبّد الزبائن أي خسارة جراء استلام الحوالات الواردة من الخارج، على عكس ما تم تداوله عن تطبيق أسعار صرف بعيدة عن سعر الصرف في السوق"، وفق ما جاء في بيان للشركات، أوضحت فيه أن "الوحدة الخاصة المنشأة في مديرية العمليات النقدية لدى مصرف لبنان، ستزوّد الشركات يومياً بسعر الصرف في السوق ابتداءً من ٢٤ نيسان ٢٠٢٠". على أن تواصل الشركات تسديد الحوالات الواردة إلى لبنان قبل ذلك التاريخ، بالدولار الأميركي حصراً.

حجم انكشاف القطاع المالي اللبناني - مصرف لبنان والمصارف التجارية معاً - أكثر من ٦٣ مليار دولار من العملة الصعبة، وهو ما يوازي ١٢٠٪ من الناتج المحلي. هذا الانكشاف يعني ببساطة أنّ الالتزامات المترتبة على القطاع المالي بالعملة الصعبة تفوق ما تبقى من موجودات بهذه القيمة، وهو ما يمثّل اليوم المصدر الأساسي لمشكلة السيولة. فهل يتم تأمين المعونات والخسارة على الفوائد المعطاة للمودعين أو اقتطاعها من الانكشاف السيادي على الدولة اللبنانية أم عبر زيادة رسملة المصارف لتحمل هذه النسبة؟ وعليه فإن الخيار الأول كونه سيخفف من أموال المودعين فسيكون بمثابة الضربة القاضية على الثقة بالمصارف أما الخيار الثاني فسيؤسس على تراجع تمويل الخزينة من المصارف مما سيكون بمثابة الضربة القاضية لتمويل القطاع العام أما الخيار الثالث وهذا ما طلبته مذكرة السلطات النقدية لزيادة رأس مال القطاع فسيحدث تغييراً جذرياً في مصارف فئة البتا وما دون وان أضيفت هذه العوامل إلى التشابك القائم بين ثالث الطبقة السياسية والمصرف المركزي والمصارف فالوضع اليوم أشبه بعملية مصالح مترابطة تضع المودعين بين خيوط العنكبوت أسيرة لمصالح الطبقة النافذة والزبائن.

إن مصرف لبنان سيمد المصارف بالعملة اللبنانية التي ستدفعها كفارق لسعر الصرف للعملاء، كما أن القرار لم يكن وليد مصرف لبنان منفرداً، فللسياسة اليد الطولى، لا سيما بعد لقاء مدير عام الأمن العام اللواء علي إبراهيم مع جمعية المصارف في وقت سابق، وتواصله مع مصرف لبنان. وعليه يرى الكثيرون أن مستقبل التفاهمان محكوم بمصالح سياسية.

فهل تنطبق حساب الدهر على حساب البيدر؟